الفصل الأول

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا.

تتجلى مظاهر شمولية وتكامل هذا الدين، بأنه شرع من القوانين والأحكام ما ينظم حياة الناس في جميع مناحي الحياة ، سواء في مجال العبادات أو المعاملات ، أو أمور السياسة والاقتصاد . وشرع كذلك أحكام العقوبات التي تحفظ لتلك التشريعات هيبتها، وتضمن تنفيذها في الواقع المعاش، وتجعل التشريع ملزمًا وليس فقط معلمًا.

وقد تنوعت تلك العقوبات، وتفاوتت شدتها بحسب خطورتها على المجتمع، لذا كانت أشد العقوبات عقوبات الحدود، لأنها جعلت على جرائم فيها اعتداء على ضروريات الحياة الإنسانية، المتمثلة بالدين والنفس والعقل والعرض والمال. وكون عقوبات الحدود فيها إيقاع الضرر والإيلام في جسد المتهم وسمعته ، وهذا الضرر والإيلام لا يصح إلا بحق.

فقد تشددت الشريعة الإسلامية في تطبيق هذه العقوبات وعملت على التضييق من نطاق هذا التطبيق ، ويعتبر درء الحدود بالشبهات والذي هو موضوع هذا البحث من أهم المبادئ التي تضمن العدالة في تطبيق الحدود ، وتعمل على التضييق من تطبيقها،

فإذا وجدت شبهة في أن الجاني قد ارتكب الجناية ، أو وجد ارتياب في أن النص المحرم ينطبق على الجريمة، أو أن المتهم قد ارتكب الجريمة في ظروف اضطرارية ، فإن هذا في الغالب ما يؤدي إلى إسقاط العقوبة الحدية عنه بالكلية، أو تخفيف العقوبة إلى عقوبة تعزيرية.

ذلك لأن الشريعة الإسلامية لا تهدف إلى الانتقام من الجاني، ولكنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تقويم المنحرف عن جادة الصواب وإصلاحه، والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره ، ويعتبر تطبيق مبدأ درء الحدود بالشبهات مفخرة من مفاخر نظام العقوبات في الإسلام ، لما فيه من ضمان لحقوق الإنسان، والتي من ضمنها ضمان محاكمته على جرائمه محاكمة عادلة ، وعدم معاقبته عقابًا لا يثبت يقينًا أنه مستحق له.

خلفية البحث

العقوبة الحدية التي ينص عليها الدين الإسلامي هي عقوبة شديدة ، لذا لم تترك الشريعة الإسلامي هذه الناحية ، فجعل تطبيقها في أضيق الحدود و قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات جاءت دليلا على تضييق تطبيق تلك العقوبة الحدية بحيث لا تطبق إلا بعد وجود غلبة الظن لدى القاضي ، ومتى وجدت لدى القاضي شبهة من الشبهات وجب أن لا يقام العقوبة على المتهم ، وهذا لا يعني أن يفوت الرجل من العقوبة ، و لكن يمكن أن يحكم عليه بعقوبة أخرى حسب ما يتضح له من القضية .

وقد اهتم شريعة الإسلام بحالة الشخصية والدوافع النفسية ، وحذر من الإقدام على الجريمة حيث قالى تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا }[1].

وقد تأثر الباحث بهذه القضية ، فأحب أن يبحث عنها ليعرفها و يطبقها للقاعدة درء الحدود بالشبهات.

تحديد مشكلة البحث

فإن مشكلة الدراسية تمكن في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية :

1- ما مدى مناسبة تطبيقات القاعدة الحدود تدرأ بالشبهات في القتل في الدفاع عن المعتدي ؟

2- هل للدافع والباعث شبهة و تدرأ الحدود والقصاص بها ؟

3- ما حالات اتخاذ الدوافع والبواعث سببا لتخفيف أو منع الحدود والقصاص؟

أهداف البحث

1. أن قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات لها موقع مهم و هي تناسب التشريعي الجنائي في الإسلام نظرا لاشتمالها على أساسيات التي يجب عدم إغفالها ، و تتناسب القاعدة

[1] سورة الإسراء:31

في تطبيق العقوبات الحدية . و هذه القاعدة سبقت بها الشريعة الإسلامية غيرها و ميزت التشريع الجنائي الإسلامي عن غيرها .

2. بيان عدالة الإسلام وحرصه الشديد أن لا تقع العقوبة إلا على من ثبت أنه ارتكب الجناية بصورة لا مجال للشك فيها. و قد تكون الدوافع و البواعث شبهة تدرأ الحدود و بوجودها فلا يحكم بالحدود و القصاص من وجود الشبهة لأن الهدف من إقامة الحدود هو وجود العدالة الجنائية و تحقيق المصلحة العامة .

3. في الحدود لا يقبل فيها الشفاعة وإذا ثبتت الحدود باليقين الذي لا لبس فيها فيحب عدم تعطيلها ولكن الأمر عكس ذلك إذا وجدت الشبهات و دورها في ارتكاب جريمة القتل. إن الشبهة تكون سببا تخفيف أو منع العقوبة .

الدراسة السابقة

لا بد وأن ينسب الفضل لأهله، فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن المتأخرين عالة على المتقدمين، ومما لا شك فيه أن هناك من العلماء من تناول هذا الموضوع بالبحث، وإن كان على شكل عناوين متفرقة في ثنايا كتبهم، ومن هذه الكتب التي اعتمدت عليها أذكر منها على سبيل المثال:

1. الدافع إلى ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي ، من خلال هذه الدراسة توصل إلى النتائج :

- الدوافع على ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي منها قد تكون بأسباب تافهة منها ما يتعلق بالممارسة اللا شرعية للجنس و بالدفاع عن العرض و الشرف و منها ما بتوصل بالكيهن المعنوي للفرد و كرامته و ما يتصل بالعوامل الاقتصادية.
- كثرة من الجناة قد ارتكبوا جرائم ما بدافع متصل بالجنس أو الدفاع عن العرض و الشرف ، ممن يحملون صورة سيئة وسلبية إلى حد ما ، ممن كانوا قد قضوا أوقات طفولتهم في عائلات مضطربة و تسبب من مشاكل مختلفة.
- اتصاف الجناة بسرعة التأثر بآلام الآخرين و سهولة الانقياد و عدم القدرة على الفكر النقدي.

2. الباعث وأثره في المسؤولية الجنائية,دراسة مقارنة بأحكام الشرعية الإسلامية.الدكتور علي حسن الشرقي- رسالة دكتورة من حقوق القاهرة سنة 11986م. من خلال هذه الدراسة توصل إلى النتائج :

- إن الإنسان بفطرته حنيف و يكون في عداد الأخيار أو يكون بحسب عوامل أخرى في عداد الأشرار و هو غير مجبر.
- إن فهم الباعث هو من أشد الدراسة صعوبة لأنها تغوص في أعماق النفس البشري و الصعوبة العلمية لدور الباعث من الوجهة الجنائية.

- الاهتمام بالعوامل أو البواعث يحقق العدالة و الصلاح.

3. الدافع والباعث على الجريمة وأثرها في العقوبات التعزيرية,رسالة ماجستير لسرور بن محمد عبد الوهاب , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2004م. من خلال هذه الدراسة توصل إلى النتائج :

- إن معرفة الدافع و الباعث لم تكن اهتماما بالغا.
- التفريق بين الدافع و الباعث ، حيث الأول يكون داخليا و الثاني أمرا خارجيا.
- ذكر أسباب انحراف سلوك الإنسان و اتباعه طريق الجرائم .
- إثبات نوع الدافع يكون صعوبا لأنه صادر عن أعماق النفس البشرية.

الجديد في بحثي

وما يتميز بحثي عن السابقات, أن بحثي يركز وينظر كثيرا على شخصية الجناة الذين ارتكبوا جرائم القتل في الدفاع الشرعي الخاص في دوافعهم و بواعثهم تؤثر لمن لديهم استعداد للإجرام كالنية و الأحوال المحيطة كالضرورة ثم محاولة تطبيقها في قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات.

اللإطار الفكري

1. مشكلة في فهم قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات . قد اختلف الفقهاء في تطبيق هذه القاعدة . منهم من يقول أن في تطبيق هذه القاعدة تخالف ما شرعته الشريعة الإسلامية في حتمية تطبيق العقوبة الحدية حتى لا يعود المجرم في ارتكاب الجناية. و منهم من يقول أن في إعمال هذه القاعدة دليل على عدالة الإسلام و لا يحكم على من ادعى عليه بجريمة الجناية إلا بعد ثبوت الدليل ثبوتا بقينيا .
2. ليس كل من ادعي بالقتل أن يحكم عليه بقتله بصرف النظر إلى شبهة من الشبهات التي يدفعه إلى ارتكاب الجناية ، لذا لا بد من أن ننظر إلى شخصية الجناة و دوافعهم و بواعثهم حتى لا يقضي على غير مستحقيها .

منهج البحث

وينتهج هذا البحث منهجا استنباطيا تحليليا, فالبحث يحتوي على جانب نظري, تجمع مادته العلمية من المصادر النظرية, ككتب القواعد الفقهية, والدراسات المتخصصة و البحوث العلمية والمجلات الدورية وغير ذلك مما له علاقة بموضوع البحث معتمدا في ذلك على الأدلة الشرعية من كتاب وسنة واجماع. ومن ثم يجري تحلييلها ودراستها دراسة علمية من ناحية الشرعية. عما عن الجاب التطبيقي لهذا البحث بدراسة تطبيقية القاعدة الحدود تدرأ بالشبهات في القتل في الدفاع عن المعتدي .

خطة البحث

انقسم هذا البحث إلى أربعة الفصول ، وهي مفصلة كما يلي:

الفصل الأول : المقدمة

الفصل الثاني : التعريف بمفردات العنوان ، يشمل على مبحثين

الفصل الثالث: الحدود تدرأ بالشبهات وتطبيقاتها في القتل في الدفاع عن المعتدي يشمل على ثلاثة المباحث

والفصل الرابع: الخاطمة و أهم النتائج والتوصيات